المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

# سياسات التنافسية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والخامس عشر - يوليو/ تموز 2012 - السنة الحادية عشر

# أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

**د. بدر عثمان مال الله**
**مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت**

# المحتويات


أولاً: المقدمة ..... 2

ثانياً: العوامل التي تتحكم في التنافسية..... 3

ثالثاً: سياسات التنافسية ..... 9

رابعاً: الخاتمة..... 13

المراجع ..... 14

# سياسات التنافسية

إعداد أ. صالح العصفور

## أولاً: المقدمة

من أجل مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، المتمثلة في العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الإنفتاح وتحرير الأسواق والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الإندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية، والتطورات الكبيرة في تقانة المعلومات والاتصالات، فقد أخذ موضوع التنافسية يحظى باهتمام واسع على النطاق العالمي.

في ظل هذه التطورات، فقد أصبح من الصعوبة بمكان أن تعيش أي دولة بمعزل عن ما يشهده العالم من تحولات، بالنظر إلى الصعوبات والإشكالات التي ستواجهها، وعلى وجه الخصوص في مجالات التطوير وتدفق رؤوس الأموال. وعليه، فقد أخذت الدول النامية ومنها العربية تهيئ نفسها للتواؤم مع هذه التطورات، من أجل الاستفادة من مزاياها والتقليل ما أمكن من سلبياتها وذلك باللجوء إلى انتهاج سياسات وبرامج إصلاحية تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لتعزيز قدراتها التنافسية في عالم مفتوح أمام التجارة وأمام التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

**تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد وتحفيز الإبداع والابتكار وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج، ومن أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.**

وتأتي أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد، وتحفيز الإبداع والابتكار من أجل تعزيز وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج، ومن أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

ويتألف مؤشر التنافسية العالمية من 12 فئة تمثّل ركائز التنافسية، وتشكّل معاً صورة كاملة عن طبيعة تنافسية الدول، وتشمل المؤسسات والبنى التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب، وفاعلية سوق السلع والعمل، وتطوير السوق المالية والجاهزية التقانية، وحجم السوق وتطور الأعمال وابتكارها.

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي

والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية". واستناداً إلى هذا التعريف، فقد تم بناء مؤشر مركّب للتنافسية لا يختلف في مكوناته الكلية عن ما جاء في تقرير التنافسية العالمي ولكن مع تقسيمه إلى مؤشرين فرعيين، هما: (1) مؤشر التنافسية الجارية الذي يركّز على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة فيه مثل بيئة الأسواق، ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها؛ و(2) مؤشر التنافسية الكامنة الذي يعني القدرات عميقة الأثر، التي تضمن استدامة هذه التنافسية ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تحديد ثلاثة مجالات أساسية للتنافسية الكامنة وهي: رأس المال البشري، وتوطين التقانة والبنية التحتية التقانية، وهي ما توصلت إليه مراجعات نظريات النمو والتنمية في دعم التنمية في إطار العولمة وتحديات عصر المعلومات.

وبغرض صياغة السياسات المناسبة، فإنه لابد من تحديد مكامن الفجوة بهدف ترتيب جدول أوليات يتناسب مع جسامة الفجوة المرتبطة بالأداء طويل الأمد. فيتناول العدد بالإضافة إلى هذه المقدمة، العوامل التي تتحكم في التنافسية في الجزء الثاني، ثم يستعرض سياسات التنافسية في الجزء الثالث، وفي الجزء الرابع والأخير خاتمة العدد.

## ثانياً: العوامل التي تتحكم في التنافسية

توضح نتائج الدراسات المتخصصة والتقارير الدولية والإقليمية حول التنافسية أن أهم العوامل التي تؤثر ببيئة الأعمال هي الحاكمية وفاعلية المؤسسات، والبنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات وجاذبية الاستثمار وأخيراً تدخّل الحكومة في الاقتصاد.

يمثل تدني نوعية البنى التحتية والمؤسسات، وعدم ملاءمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية. حيث تعاني معظم الأقطار العربية من تأخر جهازها الإداري ووجود الفساد فيه. وتعتبر هذه البيئة من أهم العناصر المثبطة للاستثمار المحلي أو الخارجي والمساهمة في زيادة تكلفة المعاملات.

### الحاكمية

أصبح مفهوم الحاكمية يتردد بكثرة في الأدبيات الحديثة، ويمكن تعريف الحاكمية بوجه عام على أنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإحداث التنمية، ويراها البعض على أنها "الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطاً". والحاكمية الجيدة لا تساعد فقط على الاستقرار، بل أصبحت عاملاً حاسماً في التنافسية الدولية. والشواهد تدل على أن الفساد الواسع الانتشار مضر بفاعلية البلد على اجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة أو يرفع على العموم تكاليف القيام بالأعمال في البلد.

من الملاحظ أن مستوى الحاكمية ومدى تطور المؤسسات في دول المنطقة لا يتماشيان مع مستويات دخلها. وتفيد الأدبيات الحديثة أن

تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يمران بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في إحداث التنمية، وكذلك بالمساءلة وضمان الشفافية ورفع مستوى الجهاز الإداري من حيث التعيين والترقية بحسب الكفاءة والعمل على إخراج هذا الجهاز من دائرة ضغوطات أصحاب المصالح. ويمر تحسين الحاكمية عن طريق إنفاذ القانون والعمل على عدم تضارب اللوائح والتشريعات.

## البنية التحتية الأساسية

على الرغم من الجهود الاستثمارية المعتبرة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في تطوير البنية التحتية في الدول العربية، إلا أن الأداء العربي يشهد تأخراً في بعض القطاعات مقارنة بأداء دول أخرى. ينعكس ذلك سلباً على تنافسية الدول العربية في جذب رأس المال أو ارتفاع تكلفة المنتجات، إذ إن تكلفة النقل والتوريد قد تشكل جزءاً مهماً من الأسعار النهائية لمنتجاتها.

للارتقاء بنوعية البنية التحتية في ظل برامج التصحيح الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج، فإنه يترتب على الحكومات العربية العمل على تشجيع الاستثمار في البنية التحتية، والعمل على استخدام الصيغ التمويلية الحديثة مثل الامتياز وعقود الإدارة، التي تضمن مساهمة القطاع الخاص عبر تحقيق عائد مرتفع للمشاريع مقابل توفير خدمة جيدة وضمان صيانة هذه المشاريع. يتطلب ذلك تشجيع المنافسة ومساهمة شركات القطاع الخاص وتقليل القيود المفروضة على الدخول لهذه الأسواق وتنظيمها وفق قواعد إقتصاد السوق.

إنه من الضروري إنجاز جملة من السياسات الهادفة إلى تطوير شبكة الطرق السريعة وفق صيغ التمويل الحديثة المعروفة مثل نظام "البناء – التشغيل – التحويل"، أو الصيغ البديلة. كما يستحسن فتح مجال النقل الجوي للسلع والمسافرين للمبادرة الخاصة، وتطوير النقل البري بالسكك الحديدية في الدول ذات المساحات الكبيرة وتطوير إدارة الموانىء، وتطبيق الأنظمة الالكترونية الحديثة من أجل تقليل مدة العبور وتسليم البضائع في وقتها، وتشجيع النقل بالحاويات، وفتح مجال إنتاج الكهرباء للمنافسة، وتقليل القيود وإصلاح أنظمة التسعير لترشيد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج وتقليل الخسائر.

## تدخل الحكومة في الاقتصاد

هناك شواهد تطبيقية تؤيد أن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وكذلك تدخلها في قطاع الأعمال وهيمنتها على القطاع الإنتاجي يحد من تطور الإنتاجية. كذلك فإن استفحال ظاهرة "البحث عن الريع" يزيد من تكلفة الأعمال، إضافة إلى أن لعب دور "مشغل الملاذ الأخير" يحدث تشوهات في خيارات الأفراد، ولاسيما في اختيار تخصصات التعليم واختيار الوظائف الحكومية، الأمر الذي ينتج المهارات غير المطلوبة لدى سوق العمل ويتسبب في تدني مستوى الإنتاجية. لذلك فإنه يتعين إحداث نقلة نوعية في دور الحكومات، من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي، من حيث الإنتاج والتشغيل، لتجنب الاختلالات التي يحدثها هذا التدخل. إن إيجاد شراكة ملائمة مع القطاع الخاص هو أحد السُبل

لتخفيف الأعباء المالية عن الحكومة والتخلص من عقلية التواكل عليها التي مازالت منتشرة في أغلب الدول العربية.

**يكون إصلاح الأنظمة المالية ورفع معدلات تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر تحسين البيئة الاستثمارية واستخدام أدوات السياسة الصناعية لتحفيز المستثمر الأجنبي.**

إن تحفيز الاستثمار في الدول العربية يتطلب: توفير البيئة الملائمة وإحداث تغييرات عميقة في الهياكل والمؤسسات والسياسات، وتطوير بيئة إستثمارية جيدة لتشجيع المصادر التمويلية المختلفة، وتعزيز قدرة المصارف وبيوت المال على تجميع الموارد وتحويلها إلى استثمارات ناجعة. كما يتطلب تطوير أسواق الأوراق المالية عملية، وخصوصاً في مجال رفع ثقافة استخدام الأسهم في الحصول على التمويل، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق والحفاظ على شفافيتها وانسياب المعلومات. كذلك يتطلب تحفيز الاستثمار تخفيض سيطرة الحكومة على مصادر التمويل، ورفع نسب القطاع الخاص من الائتمان، وتطوير أنظمة ضمان القروض لتشجيع المصارف على منح القروض للقطاع الخاص. كما يجب على الحكومة إجراء إصلاح ضريبي، وتقديم تسهيلات جبائية، وإلغاء الازدواج الضريبي، وتطوير المناطق التجارية والمناطق الحرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير مراكز المعلومات عن الوضع المالي للشركات والأفراد. كما يتوجب على الحكومة تطوير قدرة النظام القضائي على تحصيل الديون، وتطوير نظام الرهونات وشهادات الملكية لدعم المقترضين الصغار وذوي المشاريع الديناميكية.

### جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتوجب التركيز على استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لدوره في تعزيز النمو وخلق الوظائف وزيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا وقلة تأثره بالتقلبات الظرفية. وكذلك فإنه في حث الشركات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي، عبر تطوير شراكات أجنبية، يساعد على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، وهو ما يعزز دور الشركات في المنافسة داخلياً وخارجياً، من أجل كسب أسواق جديدة.

وفي هذا الإطار فإنه من الضروري تسريع برامج الخصخصة، وذلك لاستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر وكوسيلة فعالة لتطوير أسواق الأوراق المالية. كذلك فإنه يتطلب تطوير عمليات المساهمة في إحدى حلقات الإنتاج الكونية لصالح الشركات الأجنبية؛ وذلك لكسب الخبرة وضمان الأسواق. كما يتوجّب الإقلال من البيروقراطية والإجراءات الإدارية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عمليات النافذة الموحدة.

كذلك فإن هناك ضرورة للتركيز على تطوير بؤرة مضيئة تكون جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل قطاع هندسة البرمجيات، وذلك لما لذلك من آثار كبيرة على التنافسية عبر نقل التكنولوجيا والتدريب والتأهيل للمهارات المحلية، بحيث تستجيب البؤرة إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر. كما يجب تفعيل دور المؤسسات التسويقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يكون العاملون فيها على قدرٍ عالٍ من الكفاءة.

وفي ظل الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، فإنه يتعين على الأقطار العربية تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية.

كما أن استخدام وتوظيف إتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي، يكتسب أهمية كبيرة، لاسيما تلك الاتفاقات العربية - الأوروبية والعربية - العربية، وذلك من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، يمكن أن تسهم بشكل ملحوظ في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## الإنتاجية والتكلفة

تعتبر الإنتاجية والتكلفة بالإضافة إلى النوعية من أهم محددات القدرة التنافسية المحلية والدولية للشركات. وتشير مؤشرات الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية العربية إلى التدهور الكبير في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بسبب تقادم التقنيات، وإهدار الموارد وضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.

كما تفيد المؤشرات أيضاً بتدني إنتاجية العامل في الدول العربية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل في قطاع صناعتها التحويلية، الذي ينعكس في ارتفاع تكلفة وحدة العمل في هذه الدول، إذا ما قورنت بدول أخرى مثل كوريا أو ماليزيا، على الرغم من انخفاض أجور العمل فيها.

**إن حثّ الشركات الكبيرة على الانفتاح على العالم الخارجي يساعد على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته، بما يعززمن دور الشركات في المنافسة داخلياً وخارجياً.**

وفي ما يتعلق ببنود التكلفة الأخرى، فإن المؤشرات تفيد بارتفاع تكاليف رأس المال والمعدلات الضريبية والجمركية في الدول العربية ذات الصناعات التحويلية المتنوعة، مقارنة بكوريا أو ماليزيا، الأمر الذي ينعكس سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية في هذه الدول.

إن من أهم السياسات الضرورية للارتقاء بالأداء العربي في جانب الإنتاجية والتكلفة:

- الاستمرار في سياسات الإصلاح المالي ومراجعة الهياكل الضريبية والجمركية، بما يساعد في إزالة التشوهات، وتقليل تكاليف الإنتاج.
- ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية، من حيث التقنيات المستخدمة والطاقات الإنتاجية، وإدارة وتوظيف الموارد، ومن حيث تنوع المنتج وتلاؤمه مع الأسواق الدولية، بما يتيح رفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي.
- إصلاح الأنظمة التعليمية وربطها بسوق العمل، بما يتيح مرونة في التوظيف والأجور، وكذلك إصلاح أسواق العمل بإزالة العقبات التي تحول دون حرية انتقال العمالة وإصلاح سياسات التشغيل في مؤسسات القطاع العام.

- استخدام التقانة المتقدمة كأحد مداخل رفع الإنتاجية، من خلال تقصير دورة الإنتاج والتخزين ووقت التسليم، ويوصى باعتماد الطرق الحديثة في إدارة الإنتاج في مختلف مراحله.

## السوق والتنافسية

تعتبر المنافسة الداخلية بين الشركات عنصراً أساسياً لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية، نظراً إلى أن السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من الشركات من شأنه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية. وعلى هذا الأساس، فإن إيجاد مناخ تنافسي داخلي يعتبر شرطاً أساسياً في دعم القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. ولكن ذلك غير كاف لتحقيق التنافسية في الأسواق الدولية. وقد يكون الشرط الكافي للتنافسية الدولية هو الابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة بشكل مستمر. ويستدعي توفير هذا الشرط، من بين أشياء أخرى، التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب ودعم مؤسسات البحث والتطوير.

كذلك فإن الدخول في اتفاقيات الشراكة وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح هي عوامل تشجّع على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد، على الرغم من التحديات التي تطرحها، على التأقلم مع البيئة العالمية.

وبالرغم من كون مرحلة التسويق لاحقة لمرحلة الإنتاج، إلا أن قيادة العملية الإنتاجية هي بيد العملية التسويقية، حيث تتم دراسة السوق المحلية والدولية لتحديد مواصفات ومزايا واحتياجات السوق المستهدفة من ناحية حجم الطلب المستقبلي المتوقع، ومرونة الطلب المتوقع ومدى تقلب الاحتياجات والذوق العام، وذلك بهدف الوصول إلى تصوّر يقود إلى تحديد أرقام دقيقة ومواصفات معينة مطلوب من العملية الإنتاجية توفيرها.

تشير الأدبيات الكلاسيكية للقدرة التنافسية إلى أن التنافس بتخفيض الأسعار وتمايز المنتج هما الطريقان الرئيسان للحصول على قدرة تنافسية تفوق قدرة المنافسين وهو ما يؤكد أن تحديد القدرة التنافسية في الأدبيات الكلاسيكية كان أمراً تسويقياً بحتاً، في حين تنظر الأدبيات الحديثة لمفهوم القدرة التنافسية على أنه مفهوم استراتيجي يتعلق بكل عملية من عمليات المنشأة، وقد يكون الفرق بينهما في إمكانية استدامة القدرة التنافسية وليس في الحصول على التنافسية.

## رأس المال البشري

إن الاستثمار في رأس المال البشري هو عنصر مهم في رفع القدرة التنافسية، ومن الضروري ترتيب الأولويات في التعليم لإزالة تشوهات هيكل العائد عليه.

إن معدلات الأمية الأبجدية والتقانية مازالت مرتفعة في العديد من الأقطار العربية. كما أن مستوى المهارات مقاسة بمتوسط سنوات التعليم لدى القوى العاملة يعتبر من أقل المستويات في العالم النامي. ويلاحظ أن الفجوة بين المستوى التعليمي للمرأة والرجل، وهي محدد رئيسي لمستوى التنمية البشرية في المستقبل، هو أعلى من مستوى الفجوة في الدول النامية.

يشير تقرير التنافسية العربية لعام 2002 إلى أنه إضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم، فإنه يجب إعادة النظر في هياكل التعليم العربية بهدف التركيز على الكيف بدلاً من الكم بما يخدم سوق العمل المستقبلية والحالية.

إن حسن الاستفادة من الموارد البشرية يقتضي إزالة أسباب الهدر في هذه الموارد المهمة سواء كان هذا الهدر على شكل بطالة صريحة أم انسحاب من عالم الإنتاج أم بطالة جزئية أم مقنّعة أم هجرة المهارات خارج اختصاصاتها، إن لم يكن خارج أقطارها. وهناك العديد من السياسات الهادفة إلى الاحتفاظ بهذه المهارات وزيادة عطائها، من بينها إنشاء نظام فعّال للحوافز، المادية والمعنوية وبناء بيئة علمية صحيحة.

ولاعتماد الأداء الإداري بالدرجة الأولى على الموارد البشرية، فإنه يتحتم على المنشآت التي ترغب بتعزيز تنافسيتها تشجيع الإبداع في العمل وابتكار طرق جديدة لسير العمل ترفع من الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، إضافة إلى توفير برامج تدريبية مناسبة ومستمرة من أجل رفع أداء جميع الموظفين.

## تقنية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يشكّل قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة وقطاعاً مساعداً في تكوين وتطوير القدرات التنافسية. كما يلعب هذا القطاع دوراً محورياً في تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وتعاني الدول العربية من قلة المبادرات الخاصة بتطوير قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات والحاسوب. هذا وتفيد الدراسات أن الدول العربية قد حققت معدلات نمو متواضعة في قطاع الاتصالات مقارنة بالدول النامية، ويعزى ذلك إلى تدني معدلات الاستثمار في هذا القطاع، ويقدّر تقرير التنافسية العربية لعام 2006 أن الدول العربية تحتاج إلى أكثر من 20 سنة لمضاعفة حجم البنى التحتية لقطاع الاتصالات وقطاع المعلومات.

**لأغراض تعزيز تنافسية المنتج الصناعي المحلي، يتوجب إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الصناعي في الدول العربية من حيث التقنيات المستخدمة والطاقة الإنتاجية ومن حيث تنوّع المنتج وملاءمته للأسواق الدولية.**

كما أوضح تقرير التنافسية العربية لعام 2006 أن التطورات والجهود لإصلاح قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات تتصف بالبطء الشديد وعدم الشمولية، وهو ما يدعو إلى التوصية بعدد من السياسات والاستراتيجيات من أجل تفعيل هذه الجهود حتى يتحقق الأمل المنشود في تعزيز معدلات النفاذ وتجسير الفجوة الرقمية. وتتمثل أهم السياسات التي يوصى بها في هذا الإطار بما يلي:

- بناء القدرات والمهارات من خلال تشجيع التعليم في تقانة الاتصالات والمعلومات.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء البنى التحتية للاتصالات وتشجيع إقامة الشركات والاستفادة من خبرات الشركات العالمية في مجال

تقانة الاتصالات والمعلومات في الدول العربية

- استكمال القوانين والتشريعات الخاصة بإعادة تنظيم قطاع الاتصالات وتعزيز التنافسية.
- تخصيص الصناديق المالية لدعم المشروعات الصغيرة، ولاستهداف المناطق الأقل حظاً كالمدارس الحكومية، المناطق الريفية والنائية والأسر الفقيرة بغرض تسريع معدلات النفاذ لتقانة المعلومات والاتصال وتحقيق هدف النفاذ الشامل لكل الفئات.

## ثالثاً: سياسات التنافسية

بعد استعراض العوامل والمحددات التي تتحكم بالتنافسية على وجه العموم وبتنافسية المنتجات العربية على وجه الخصوص سواء محلياً أو في الأسواق الأجنبية، فإنه يمكن استعراض مجموعة من السياسات التي يمكن أن تنهض بتنافسية الدول العربية:

### سياسات صناعية واعية

إن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي، والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة، والقيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل. كما يتطلب الدخول في إتفاقيات الشراكة وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح، فهي عوامل تشجع على الانضباط في مجال الأعمال وتساعد (على الرغم من التحديات التي تطرحها) على التأقلم مع البيئة العالمية.

إن من أهم التحديات التي تواجه الأقطار التي تعمل على دعم قدراتها التنافسية وعلى ديمومة النمو هو اختيار القطاعات أو الصناعات التي من شأنها أن تُكوّن حافزاً لتعظيم الإنتاجية والترابط الخلفي والأمامي بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

### سياسة إختيار الرابحين

لقد كان لسياسات دعم الصادرات ولاسيما على مستوى دول شرق آسيا دور كبير في نجاح هذه الدول، حيث حققت معدلات نمو قياسية. ويعـــزى هذا النجاح إلى "سياسة إختيار الرابحين"، أي إختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شأنها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد. وفي ما يتعلق بالقطاعات أو الصناعات التي يتعين اختيارها لكسب رهان التنمية المستديمة والتنافسية، فإن هناك معايير متعددة، ويمكن ذكر بعض منها، بحيث تختار الصناعات التي:

- تتمتع بمرونات الدخل العالية للطلب العالمي.
- لا تتأثر بسهولة من جرّاء منافسين يتمتعون بأجور أقل وتتوافر لهم موارد أولية أكثر.
- ذات قيمة مضافة عالية بعيداً عن الصناعات ذات الطلب المشبع، وعدم إهمال الصناعات التقليدية التي لها أسواق وللقطر فيها مزايا نسبية.
- تكون فيها نسبة التعلم وإمكانية رفع

الإنتاجية والتشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد عالية.

## برامج تحديث الصناعة

كذلك فإنه لابد من اختيار قطاعات محورية جديدة، يمكن أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية. ويتمثل تحديث الصناعة أو إعادة هيكلتها بشكل يخدم التنافسية في شيئين وهما: أولاً ــ التخفيض من تكلفة العمالة وتقليص "الوزن الزائد"، ثانياً ــ إعادة هندسة المشروعات. وتتمثّل هذه بالاستثمار في التقنيات الحديثة وتغيير حصص عوامل الإنتاج، بما يضمن زيادة الكفاءة والإنتاجية وتدريب العاملين وإعادة توزيع العمل وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل.

وفي هذا الشأن، فإنه يمكن الاسترشاد بتجارب دول كتونس والمغرب في تنفيذ برامج لتحديث صناعاتها في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الأوروبية، وعلى غرار التجربة الناجحة للبرتغال. وتهدف هذه البرامج بشكل عام، إلى رفع قدرات الصناعة على مستويات عدة: المنشأة ومجموع الصناعات والمستوى الوطني.

**إن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي، والتوجه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب والتأقلم مع تغير الطلب العالمي بصفة عامة.**

فعلى مستوى المنشأة، يهدف التحديث إلى تحسين تنظيم عملية الإنتاج والإدارة، والنهوض بمكونات التصميم والجودة والتسويق واستخدام التكنولوجيا، والنهوض بالعنصر البشري داخل هذه المنشآت، من خلال برامج التكوين والتدريب الملاءمة.

أما على مستوى مجموع الصناعات، فيتمثل هدف برامج التحديث في توفير خدمات الدعم داخل الصناعة من خلال تعزيز الروابط بين مختلف المنشآت ورجال الأعمال، وتعزيز شبكة الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في الصناعة.

وتهدف سياسات تحديث الصناعة على المستوى الوطني إلى توفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة، من خلال سن القوانين وتعديل التشريعات القائمة في ما يتعلق بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال، وتقديم المشورة والدعم للصناعات في ما يتعلق بالبحث والتطوير. وكذلك ربط الحوافز المقدمة إلى الصناعة على شكل خطوط إئتمانية بتكلفة منخفضة، وحوافز ضريبية مختلفة وغيرها، بمعايير الإنجاز ولاسيما من حيث الابتكار ورفع الإنتاجية وكسب الحصص في الأسواق الدولية.

## سياسات تجارة خارجية منفتحة

تشكو السياسات المباشرة المعتادة في التجارة الخارجية من مشكلات لا تساعد على استدامة التنافسية، وتضم هذه السياسات: الرقابة الجبائية المتمثلة في الرسوم والدعومات الخاصة بالعناصر المختلفة لميزان المدفوعات، والرقابة التجارية المتمثلة في الحصص

الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحوافز غير الجمركية، وأخيراً الرقابة النقدية التي تضم الرقابة على الصرف ونظم الصرف المتعدد وشروط الودائع المسبقة. ويشكل جزء كبير من الإجراءات التجارية عائقاً أمام دعم تنافسية الصادرات العربية، بما في ذلك إجراءات التصدير المعقدة والإجراءات الإدارية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن تواضع التسهيلات داخل الموانئ والمطارات وتعقيد إجراءات الرقابة والمعايير التقنية كالتفتيش ومنح الشهادات قبل الإبحار، من شأنها أن تساهم في تثبيط عمليات التصدير.

**في ظل الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، فإنه يتعين على الأقطار العربية تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية.**

إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية. ففي حالة رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد، فإن الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية والنقل والتخليص الجمركي والسياسات المؤثرة مباشرةً على العرض تصبح من أهم المحددات لتنافسية الصادرات.

ومن ناحية أخرى، فإن أي سياسات تنظيمية وإجراءات ترفع من تكلفة الإنتاج المحلي تؤثر مباشرةً وبشكل سلبي في تنافسية الصادرات. ومن المعروف أن الرقابة على الصرف وتعدد أسعاره تمثّل حاجزاً مهماً أمام المصدّرين في إطار الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الموارد الوسيطة من الخارج، وعليه فإن إصلاح النظام الرقابي على الصرف يبدو ذا أولوية لدعم القدرة التنافسية.

### دعم الابتكار وتوطين التقانة

يؤثر التقدم التقاني على عدد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية، كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق. كما يؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقانة والموارد البشرية.

ويلاحظ في الجدول التالي انخفاض نسبة الصادرات ذات التقانة العالية للأسواق العالمية، الأمر الذي يعكس مستوى تنافسية المنتجات العربي، كما يعكس قدرة القوة البشرية العربية.

**لابد من اختيار قطاعات محورية جديدة، يمكنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة الهيكلة الصناعية.**

وعليه فإن تقانة المعلومات تطرح تحدياً خاصاً على الاقتصاد العالمي نظراً للتسارع الشديد في دخول هذه التقانات مجالات التصميم والإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع.

إن من يقرأ موقع الدول العربية في مؤشر التنمية "التنمية التكنولوجية" (سعد حسن، 2005) مقارنة بالدول الأخرى، يلاحظ أن ترتيب العربية هو في مواقع متأخرة في هذا المؤشر، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول تليها كوريا الجنوبية، وتأتي الأردن بالمرتبة (56) ومصر (62) وتونس (66) والكويت (71) وسوريا (82) وذلك بين 88 دولة.

إن استخدام التقانة الحديثة، سواء باستيرادها أو تطويرها محلياً، غير كاف لترجمتها إلى ميزات تنافسية جديدة في الأسواق الدولية. وعليه فإن القدرة على تكوين تنافسية مستدامة تعتمد على تطوير نظام محلي للبحث والتطوير والقدرة على إدارته. ولا تتوقف القدرة التنافسية على استيراد التقانة أو المكائن والمعدات المنطوية على التقانة الحديثة بقدر توقفها على بناء نظام وطني للبحث والتطوير، يعتمد بالدرجة الأولى على المهارات العالية المتوفرة محلياً. أن ذلك يتطلب زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تزيد هذه النسبة عن 1% في أفضل الحالات في الدول العربية.

نسبة الصادرات ذات التقانة العالية في الدول العربية

| الدولة | 2003 | 2007 | 2009 |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 2.25 | 1.62 | 0.71 |
| البحرين | 0.10 | 0.05 | 0.05 |
| مصر | 0.50 | 0.54 | 0.89 |
| الأردن | 1.71 | 1.20 | 0.89 |
| الكويت | 0.96 | ... | 0.46 |
| لبنان | 2.13 | 2.4 | 0.22 |
| المغرب | 11.33 | 9.78 | 8.81 |
| عمان | 1.67 | 0.68 | 0.37 |
| قطر | 0.0 | 0.01 | 0.01 |
| السعودية | 0.85 | 0.89 | 0.60 |
| السودان | 7.31 | ... | 0.10 |
| سوريا | 0.79 | ... | 1.27 |
| تونس | 4.08 | ... | 4.88 |
| الإمارات | 1.93 | ... | 3.24 |
| اليمن | ... | 5.06 | 0.30 |

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2006، و 2009 و 2012، الكويت.

## سياسة تجسير الفجوة الرقمية

لقد أدى التطور السريع في تقانة المعلومات والحاسوب إلى تعميق ما يعرف بالهوة الرقمية في الدول العربية. وترجع أهمية البنية التحتية التقنية في تدعيم القدرة التنافسية للشركات العربية على المساهمة الكبيرة في النفاذ إلى الأسواق، وتقليل التكاليف المرتبطة بالتعامل، والبحث عن الأسواق، وتكاليف التسويق والدعاية والإعلان، بالإضافة إلى الحصول على كمية هائلة من المعلومات عن الأسواق والمستهلكين على الصعيد الدولي.

**إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية.**

كما تفتح البنية التحتية الرقمية إمكانية تطوير التجارة الإلكترونية، التي تتزايد أهميتها بشكل كبير وتحول المستهلكين إلى هذا النوع من التسوق على حساب التجارة التقليدية. ومن أجل تقليل الهوة الرقمية، فإن الدول العربية مطالبة بإحداث تغييرات جذرية في مجال البنية التحتية الرقمية، التي تهدف إلى إلغاء الأمية الرقمية بتوسيع استخدام الحاسوب الشخصي، وبخاصة في المدارس، وتشجيع مجالات التدريب على استخدام الحاسوب.

كما يتعين على الدول العربية تطوير برامج عمل الحكومات ومشاريع الحكومة الالكترونية على غرار بعض الدول، وذلك لتحديث أداء هذه الحكومات وزيادة فعاليتها وشفافيتها وتقليل البيروقراطية فيها.

من الضروري رفع الاستثمار في مجال الوسائط الحديثة للاتصالات، وعلى وجه الخصوص التقنية الرقمية وزيادة طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات بمختلف أشكالها.

كما يتعيّن تقليل تكلفة استخدام الشبكات والهاتف، عبر رفع المنافسة في قطاع الاتصالات وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في شبكة الهاتف، ولاسيما استخدام أشكال التمويل الحديثة لمشاريع البنية التكنولوجية والمعلوماتية، وإنشاء شركات توفير خدمات "الإنترنت" والهاتف النقال. كذلك يتعين تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الالكترونية كالتوقيع الالكتروني والمصادقة، كما يفيد حث الشركات على تطوير مواقع لها على شبكة "الإنترنت" وتطوير استخدام هذه الشبكة في التفاعل بين الشركة وزبائنها وأقرانها في مختلف أوجه نشاطها.

## رابعاً: خاتمة

يمرّ العالم بتغيرات جذرية في وسائل الإنتاج والنقل ووسائل الاتصال والمعلوماتية والتشابك الاقتصادي، وعليه فإنه إن لم تتم مواكبة هذه التغيرات المتتالية والمتسارعة، فقد تصبح الدول العربية ضحية لهذه التغيرات وقد تتجاوزها الظروف.

تناول هذا العدد عرضاً لسياسات تطوير القدرة التنافسية في المنطقة العربية، استناداً إلى نتائج الوضع التنافسي للمنطقة، التي تناولتها تقارير التنافسية العربية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط والتي كان آخرها تقرير عام 2012.

تحدّث العدد عن بيئة الأعمال الجاذبة للتنافسية وأثرها على الصادرات القطرية وعن مستوى الحاكمية ومدى تطور المؤسسات في المنطقة بصفتهما لا يتماشيان مع مستويات دخول المنطقة. كما تناول تطور البنية التحتية الأساسية ودورها في تعزيز الاستثمار الخاص ومن ثم تعزيز التنافسية. كما تحدّث عن ضرورة تقليص تدخل الحكومة المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي.

وتناول العدد أهم السياسات الضرورية للارتقاء بالأداء العربي من حيث الإنتاجية والتكلفة، فتحدّث عن ضرورة الاستمرار في سياسات الإصلاح المالي بما يساعد في إزالة التشوهات وتقليل تكاليف الإنتاج، وكذلك عن ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل القطاع الصناعي في الدول العربية بما يساعد على زيادة تنافسية هذا القطاع محلياً وخارجياً. وأخيراً استعرض العدد العوامل والمحددات التي تتحكم بالتنافسية على وجه العموم وبتنافسية المنتجات العربية، واستعرض بنوع من التفصيل أهم السياسات التي إذا ما انتهجت يمكن أن تنهض بتنافسية المنتجات العربية، وهي: سياسات صناعية واعية، وسياسات إختيار الرابحين، وبرامج تحديث الصناعة، وسياسات تجارة خارجية منفتحة، ودعم الابتكار وتوطين التقانة، وأخيراً تجسير الفجوة الرقمية.

# المراجع العربية


صندوق النقد العربي (1999)، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، أبوظبي.

المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، (2003)، الكويت.

د. مصطفى بابكر، (2004)، سياسات التنظيم والمنافسة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 28.

المعهد العربي للتخطيط (2005)، ، التنافسية : تحدي الاقتصادات العربية، تحرير: د. محمد عدنان وديع و أ. حسن الحاج، الكويت.

سعد السيد حسن، (2005)، العلم والتكنولوجيا في الدول العربية، كلية العلوم، جامعة عين شمس، مصر.

المعهد العربي للتخطيط (2006)، تقرير التنافسية العربية، الكويت.

قصي بن عبدالمحسن الخنيزي، (2009)، البحث والتطوير لتحسين القدرة التنافسية، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5654.

د. رياض بن جليلي، (2010)، برنامج "سياسات تطوير القدرة التنافسية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 11-15 إبريل.

المنتدى الاقتصادي العالمي وآخرون، (2011)، تقرير التنافسية العالمية، جنيف.

المعهد العربي للتخطيط، (2012)، تقرير التنافسية العربية، الكويت.

# قائمة إصدارات (( جسر التنمية ))

| العنوان | المؤلف | رقم العدد |
|---|---|---|
| مفهوم التنمية | د. محمد عدنان وديع | الأول |
| مؤشرات التنمية | د. محمد عدنان وديع | الثاني |
| السياسات الصناعية | د. أحمد الكواز | الثالث |
| الفقر: مؤشرات القياس والسياسات | د. علي عبدالقادر علي | الرابع |
| الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها | أ. صالح العصفور | الخامس |
| استهداف التضخم والسياسة النقدية | د. ناجي التوني | السادس |
| طرق المعاينة | أ. حسن الحاج | السابع |
| مؤشرات الأرقام القياسية | د. مصطفى بابكر | الثامن |
| تنمية المشاريع الصغيرة | أ. حسّان خضر | التاسع |
| جداول المخلات المخرجات | د. أحمد الكواز | العاشر |
| نظام الحسابات القومية | د. أحمد الكواز | الحادي عشر |
| إدارة المشاريع | أ. جمال حامد | الثاني عشر |
| الاصلاح الضريبي | د. ناجي التوني | الثالث عشر |
| أساليب التنبؤ | أ. جمال حامد | الرابع عشر |
| الأدوات المالية | د. رياض دهال | الخامس عشر |
| مؤشرات سوق العمل | أ. حسن الحاج | السادس عشر |
| الإصلاح المصرفي | د. ناجي التوني | السابع عشر |
| خصخصة البنى التحتية | أ. حسّان خضر | الثامن عشر |
| الأرقام القياسية | أ. صالح العصفور | التاسع عشر |
| التحليل الكمي | أ. جمال حامد | العشرون |
| السياسات الزراعية | أ. صالح العصفور | الواحد والعشرون |
| اقتصاديات الصحة | د. علي عبدالقادر علي | الثاني والعشرون |
| سياسات أسعار الصرف | د. بلقاسم العباس | الثالث والعشرون |
| القدرة التنافسية وقياسها | د. محمد عدنان وديع | الرابع والعشرون |
| السياسات البيئية | د. مصطفى بابكر | الخامس والعشرون |
| اقتصاديات البيئة | أ. حسن الحاج | السادس والعشرون |
| تحليل الأسواق المالية | أ. حسّان خضر | السابع والعشرون |
| سياسات التنظيم والمنافسة | د. مصطفى بابكر | الثامن والعشرون |
| الأزمات المالية | د. ناجي التوني | التاسع والعشرون |
| إدارة الديون الخارجية | د. بلقاسم العباس | الثلاثون |
| التصحيح الهيكلي | د. بلقاسم العباس | الواحد والثلاثون |
| نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T | د. أمل البشبيشي | الثاني والثلاثون |
| الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف | أ. حسّان خضر | الثالث والثلاثون |
| محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | د. علي عبدالقادر علي | الرابع والثلاثون |
| نمذجة التوازن العام | د. مصطفى بابكر | الخامس الثلاثون |
| النظام الجديد للتجارة العالمية | د. أحمد الكواز | السادس الثلاثون |
| منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها | د. عادل محمد خليل | السابع والثلاثون |
| منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات | د. عادل محمد خليل | الثامن والثلاثون |
| منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل | د. عادل محمد خليل | التاسع والثلاثون |
| النمذجة الإقتصادية الكلية | د. بلقاسم العباس | الأربعون |
| تقييم المشروعات الصناعية | د. أحمد الكواز | الواحد الأربعون |
| مؤسسات والتنمية | د. عماد الإمام | الثاني الأربعون |
| التقييم البيئي للمشاريع | أ. صالح العصفور | الثالث الأربعون |
| مؤشرات الجدارة الإئتمانية | د. ناجي التوني | الرابع الأربعون |

| | | |
|---|---|---|
| الدمج المصرفي | أ. حسّان خضر | الخامس الأربعون |
| اتخاذ القرارات | أ. جمال حامد | السادس الأربعون |
| الإرتباط والانحدار البسيط | أ. صالح العصفور | السابع الأربعون |
| أدوات المصرف الإسلامي | أ. حسن الحاج | الثامن الأربعون |
| البيئة والتجارة والتنافسية | د. مصطفى بابكر | التاسع الأربعون |
| الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات | د. مصطفى بابكر | الخمسون |
| الاقتصاد القياسي | د. بلقاسم العباس | الواحد والخمسون |
| التصنيف التجاري | أ. حسّان خضر | الثاني والخمسون |
| أساليب التفاوض التجاري الدولي | أ. صالح العصفور | الثالث والخمسون |
| مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها | د. أحمد الكواز | الرابع والخمسون |
| منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج | د. أحمد طلفاح | الخامس والخمسون |
| تحليل الأداء التنموي | د. علي عبد القادر علي | السادس والخمسون |
| أسواق النفط العالمية | أ. حسّان خضر | السابع والخمسون |
| تحليل البطالة | د. بلقاسم العباس | الثامن والخمسون |
| المحاسبة القومية الخضراء | د. أحمد الكواز | التاسع والخمسون |
| مؤشرات قياس المؤسسات | د. علي عبدالقادر علي | الستون |
| الإنتاجية وقياسها | د. مصطفى بابكر | الواحد والستون |
| نوعية المؤسسات والأداء التنموي | د. علي عبدالقادر علي | الثاني والستون |
| عجز الموازنة: المشكلات والحلول | د. حسن الحاج | الثالث والستون |
| تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي | د. علي عبد القادر علي | الرابع والستون |
| حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية | د. رياض بن جليلي | الخامس والستون |
| مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي | د. علي عبدالقادر علي | السادس والستون |
| اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات | أ. عادل عبدالعظيم | السابع والستون |
| اقتصاديات التعليم | د. عدنان وديع | الثامن والستون |
| إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة | د. أحمد الكواز | التاسع والستون |
| مؤشرات قياس الفساد الإداري | د. علي عبدالقادر علي | السبعون |
| السياسات التنموية | د. أحمد الكواز | الواحد والسبعون |
| تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية | د. رياض بن جليلي | الثاني والسبعون |
| التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي | د. أحمد الكواز | الثالث والسبعون |
| قياس التحوّل الهيكلي | أ. ربيع نصر | الرابع والسبعون |
| المؤشرات المركبة | د. بلقاسم العباس | الخامس والسبعون |
| التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي | د. علي عبدالقادر علي | السادس والسبعون |
| برامج الإصلاح المؤسسي | د. رياض بن جليلي | السابع والسبعون |
| المساعدات الخارجية من أجل التنمية | د. بلقاسم العباس | الثامن والسبعون |
| قياس معدلات العائد على التعليم | د. علي عبدالقادر علي | التاسع والسبعون |
| خصائص أسواق الأسهم العربية | د.إبراهيم أونور | الثمانون |
| التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي | د.أحمد الكواز | الواحد والثمانون |
| النمو الاقتصادي المحابي للفقراء | د.علي عبدالقادر علي | الثاني والثمانون |
| سياسات تطوير القدرة التنافسية | د. رياض بن جليلي | الثالث والثمانون |
| عرض العمل والسياسات الاقتصادية | د. وشاح رزاق | الرابع والثمانون |
| دور القطاع التمويلي في التنمية | د. وليد عبد مولاه | الخامس والثمانون |
| تطور أسواق المال والتنمية | د. إبراهيم أونور | السادس والثمانون |
| بطالة الشباب | د. وليد عبد مولاه | السابع والثمانون |

| | | |
|---|---|---|
| الاستثمارات البينية العربية | د. بلقاسم العباس | الثامن والثمانون |
| فعالية أسواق الأسهم العربية | د. إبراهيم أونور | التاسع والثمانون |
| المسئولية الاجتماعية للشركات | د. حسين الأسرج | التسعون |
| البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية | د. وليد عبد مولاه | الواحد والتسعون |
| مناطق التجارة الحرة | د. أحمد الكواز | الثاني والتسعون |
| تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات | د. رياض بن جليلي | الثالث والتسعون |
| تذبذب أسواق الأوراق المالية | د. إبراهيم أونور | الرابع والتسعون |
| الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي | د. محمد أبو السعود | الخامس والتسعون |
| مؤشرات النظم التعليمية | د. رياض بن جليلي | السادس والتسعون |
| نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة | د. وليد عبد مولاه | السابع والتسعون |
| حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية | د. بلقاسم العباس | الثامن والتسعون |
| تمكين المرأة من أجل التنمية | د. رياض بن جليلي | التاسع والتسعون |
| الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية | د. إبراهيم أونور | المائة |
| نظام الحسابات القومية لعام 2008 | د. أحمد الكواز | المائة وواحد |
| تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية | د. بلقاسم العباس | المائة واثنان |
| الطبقة الوسطى في الدول العربية | د. علي عبدالقادر علي | المائة وثلاثة |
| كفاءة البنوك العربية | د. وليد عبدمولاه | المائة وأربعة |
| إدارة المخاطر في الأسواق المالية | د. إبراهيم أونور | المائة وخمسة |
| السياسات المالية المحابية للفقراء | د. وليد عبدمولاه | المائة وستة |
| السياسات الاقتصادية الهيكلية | د. أحمد الكواز | المائة وسبعة |
| خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي | د. رياض بن جليلي | المائة وثمانية |
| تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية | د. بلقاسم العباس | المائة وتسعة |
| سياسات العدالة الاجتماعية | د. وليد عبدمولاه | المائة وعشرة |
| السياسات الصناعية في ظل العولمة | د. بلقاسم العباس | المائة والحادي عشر |
| ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية | د. وشاح رزاق | المائة والثاني عشر |
| التخطيط والتنمية في الدول العربية | د. حسين الطلافحة | المائة والثالث عشر |
| التخطيط الاستراتيجي للتنمية | د. وليد عبدمولاه | المائة والرابع عشر |
| **سياسات التنافسية** | **أ. صالح العصفور** | **المائة والخامس عشر** |

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org

المعهـد العربـي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935